

الدرس المائة و خمسة وعشرون

الدليل الثالث: استدلاوا لحجية البينة بمجموعة من الروايات، عمدتها رواية مساعدة بن صدقة، التي وردت في وسائل الشيعة ج 17 ص 89 الباب 4 من أبواب ما يكتسب، ح 4 طبعة مؤسسة آل البيت (عليهم السلام)، عن علي بن إبراهيم عن هارون بن مسلم عن مساعدة بن صدقة عن أبي عبدالله(عليه السلام) قال: سمعته يقول:

«كل شيء هو لك حلال حتى تعلم أنه حرام بعينه فدعه من قبل نفسك وذلك مثل الثوب يكون عليك قد اشتريته وهو سرقة أو المملوك عندك ولعله قد باع نفسه أو خدع فيه قهراً أو امرأة تحتك وهي احتك أو رضي عنك والأشياء كلها على هذا حتى يستتبين غير ذلك أو تقوم البينة».

يستفاد من هذه الرواية أنّ البينة لها حجية في جميع الموضوعات الخارجية، وبالأخص من العبارة القائلة: «والأشياء كلها» إلا إذا ثبت خلاف ذلك أو تقوم

صفحة 468

بينة على خلافها.

الاستدلال بهذه الرواية:

قال البعض: يكون تنفيح الأمر عن طريق عدم القول بالفصل، يعني إذا ثبتت حجية البينة في هذه الموضوعات في الأمثلة المذكورة مثل الثوب المملوك والمرأة، فعليه يثبت الاستدلال بثبوت الحجية في جميع الموضوعات.

ولكنّ هذا الاستدلال يخلو من الدقة الكافية، وذلك لا حاجة إلى بيان عدم القول بالفصل، لأنّ الرواية تقول: «الأشياء كلها» وكلمة الأشياء جمع محلّي بالألف واللام يعني كل الأشياء، فتكون النتيجة أنّ البينة حجة في جميع الموضوعات سواء كان الاجتهاد أو الأعلمية أو العدالة.

البحث في سند الرواية:

يعتبر علي بن ابراهيم من أجلاء الثقات، وكذا هارون بن مسلم، ولكن الكلام في مساعدة بن صدقة لأنّه لم يوثق في أيّ من الكتب الرجالية، بل ضعفه العلامة (قدس سره) بعدما ضعفه العلامة المجلسي (قدس سره)، ونهاية ما ورد في حق مساعدة أنّ روایته ليست مضطربة المتن، والمضمومين الواردہ في رواية مساعدة واردة في سائر المؤوثقات، وقد ذكروا طرفيين لتوثيقه:

الأول: توثيق الشيخ الأنباري (قدس سره) له، حيث قال: «موثقة مساعدة بن صدقة»، فيظهر من بيانه أنّه ثقة.

الثاني: وجود مساعدة في أسناد كامل الزيارات وأسناد تفسير علي بن ابراهيم، وهذا يعني له توثيق عام، ذكر جعفر ابن قولويه في مقدمة كتابه (كامل الزيارات) عبارة ما هو المراد من هذه العبارة، ولذا وقع اختلاف بين العلماء في هذه العبارة، حيث استفاد المشهور من قوله حيث يقول: الروايات التي ذكرتها في

صفحه 469

كتاب كامل الزيارات روايتها عن الثقات، يعني أنّ الروايات المذكورة بأسرها كاملة السندي، حيث أحصوا روایاته كانت ثلاثة وثمانين وثمانون رواية، فكل رواة هذا الكتاب لهم توثيق عام، لأنّ ابن قولويه لم يبحث في سند هذه الروايات رواية بل وثقها بصورة عامة، وقيل في محله لا فرق بين التوثيق العام والخاص، وقال الآخرون من الأعظم: نستفيده من مقدمة كامل الزيارات الروايات التي نقلها بلا واسطة تدل على التوثيق فقط وأمّا الراوي الذي يلي الواسطة المباشرة إلى أن يصل إلى الإمام المعصوم(عليه السلام) فلا تدل على التوثيق، فهذا بحث رجالي لا تنعرض إليه، وعليه فلابدّ من التحقيق في الروايات التي وردت في مقدمة كتاب ابن قولويه في كامل الزيارات وذكر الإشكالات الواردة عليه:

الإشكال الأول: إذا قلنا إنّ ابن قولويه نقل هذه الروايات بأسرها من الثقات وطلب الرحمة في كتابه لبعض الرواية، والحال أنّ بعض هؤلاء الرواية إما وافق أو أفطحي أو عامي، مثلًا، هل يمكن أن يطلب شخص اثنا عشرى وامامي، الرحمة للشخص الأطحي أو الواقفي أو العامي المذهب.

الجواب: كان طلب الرحمة لأغلبية الرواية، فلا يضر إذا كان بينهم عدة قليلة من الرواية من مذاهب أخرى.

والإشكال الثاني: ذكر العلماء قاعدة في الرجال، وقالوا: إنّ عبارة ابن قولويه شهادة عامة على جميع الرواية، وهذا هو المختار وقابل للاعتماد، وكذلك ما ورد في تفسير علي بن ابراهيم، فعليه يمكن إثبات وثاقة مساعدة بن صدقة عن طريقين: 1 - عن طريق الشيخ الأنصارى (قدس سره) ، 2 - ورود مساعدة بن صدقة في أسناد كامل الزيارات.

يبقى هنا شيء وهو لابدّ من التحقيق في تضييف المرحوم العلامة المجلسي لمساعدة بن صدقة، قيل ما ورد من تضييف عن المتأخرین لا اعتبار له، لأنّ تضييفهم له قائم على الحدس.

صفحه 470

وقد ذكروا إشكالات ثلاثة على هذه الرواية:

الإشكال الأول: ورد في صدر هذه الرواية: «كل شيء لك حلال حتى تعلم أنه حرام بعينه»، يكون مفاد صدر الرواية أصلالة الحلية، والإشكال هو أنّ ما ورد في صدر الروايات لا يتناسب مع الأمثلة المذكورة مثلًا ورد فيها «مثل الثوب يكون عليك قد اشتريته وهو شرقة»، فإذا اشتريت ثوباً واحتملت كونه سرقة، هل تتمسك بقاعدة أصلالة الحلية أو قاعدة اليد؟ يقيناً ستتمسك بقاعدة اليد، لأنّ قاعدة اليد إمارة على الملكية عند العقلاء، وورد فيها: كمثال آخر : «أو المملوك عندك ولعله قد باع نفسه أو خدع فبيع قهراً»، فإذا شُكت في كون الحر لعله باع نفسه قهراً، فهل تجري هنا قاعدة الحلية أم قاعدة الاقرار؟ فلابدّ هنا من جريان قاعدة الاقرار، لأنّ اقرار العقلاء على أنفسهم حجة، وورد فيها كمثال ثالث: «أو امرأة تحتك وهي اختك أو رضيعتك»، فهل تجري هنا قاعدة الحلية أم الاستصحاب؟ فلابد من جريان استصحاب عدم الرضا، وعليه فمن المستهجن أن تذكر قاعدة كلية في الرواية مخالفة للأمثلة المذكورة فيها.

الجواب: صحيح أنّ هذا الإشكال وارد على الرواية، ولكن ذكرت في صدر هذه الرواية ضابطة كلية كما ذكرت في ذيلها ضابطة

كلية أخرى، فعليه حسب قانون التفكيك في الحجية نقول: نترك عدم التنااسب بين صدر الرواية وزيلها، ونعمل بقانون التفكيك في الحجية فيكون زيل الرواية هو المطلوب «الأشياء كلها على ذلك» حجة، والمراد من الرواية جانب حجية البينة فقط.

الإشكال الثاني: ذكر هذا الإشكال السيد الخوئي في كتابه (التنقیح⁽¹⁾) وقال: وردت في الرواية عبارة «تقوم به البينة»، وللبينة معنیان: معنی لغوی ومعنی اصطلاحی، وبما أنّ البينة ليس لها حقيقة شرعیة ومتشرعة فيكون معناها «ما يوضح الشيء وبيته» ولكن المعنی الاصطلاحی هو شهادة عدلين على أمر ما،

1 - التنقیح، ج 1، ص 173.

صفحه 471

يقول السيد الخوئي (قدس سره) : فعليه يجب حمل البينة على المعنی اللغوي الغالب في الاستعمال والوارد في القرآن والروايات والسنة دون المعنی الاصطلاحی.

الجواب: سلمنا أنّ للبينة معنی لغویاً استعمل في القرآن والسنة، ولكن ما جاء في قول النبي (صلى الله عليه وآله) قوله: (البينة على المدعى)، فهنا استعملت كلمة البينة في شاهدين عدلين، وقال (صلى الله عليه وآله) : «إنما أقضى بينكم بالبيان والأيمان»، فلم تستعمل كلمة البينة في هذه الأحاديث بالمعنى اللغوي، فلو تجاوزنا الأحاديث الواردة عن النبي الأكرم (صلى الله عليه وآله) ، وتوجهنا إلى ما يساعدنا على فهم الحديث وصدوره، فهذا الحديث صادر عن الإمام الصادق(عليه السلام)، وكانت البينة في عصره(عليه السلام) قد استعملت غالباً في المعنی الاصطلاحی دون اللغوي، ويعتبر فهم هذه الأحاديث مؤیداً للمطلوب في استعمال البينة بالمعنى الاصطلاحی. وكما إذا قلنا أنّ كلمة «أو تقوم به البينة» عطف تفصيلي على ما قبلها «حتى يستتبين لك غير ذلك» وقال البعض، إذا لم تكن البينة بالمعنى الاصطلاحی ف تكون عطفاً خاصاً على العام، وهذا غير صحيح بل هي عطف تفصيل على ما قبلها وإلا لزم التكرار.